

شروط تحقيق التنمية المستدامة في العراق بعد 2003 دراسة تحليلية

Conditions for achieving sustainable development in Iraq after 2003, an analytical study

م. م. عباس علي حسن

Abbas Ali Hassan

Shsjs6128@gmail.com

كلية الادارة والاقتصاد/ الجامعة المستنصرية

الكلمات الرئيسية: التنمية المستدامة، الناتج المحلي الاجمالي، مؤشرات التنمية

Keywords: sustainable development, gross domestic product, development indicators

المستخلص

ان التنمية المستدامة في الدول ذات الاقتصاد الريعي تواجه مشاكل ومعوقات عديدة، اذ لا تواجه الدول المتقدمة والرأسمالية هذه المعوقات، ومن اهم هذه المعوقات هي تمويل التنمية اذ ان الدول ذات الاقتصاد الريعي تعتمد على منتج واحد لتمويل الايرادات المالية للدولة، وان تحقيق اهداف التنمية المستدامة مطلباً دولياً تسعى جميع دول العالم لتحقيقه، ويمكن للتنمية المستدامة ان تنهض بواقع البلد من خلال معرفة التحديات التي تواجه البلد من دون استنزاف ثروات البلد وموارده الطبيعية وحرمان الاجيال القادمة منها لأن الانسان هو هدف التنمية، ويهدف البحث الى دراسة وتحليل تحقيق شروط التنمية المستدامة في العراق للنهوض بواقع البلد من خلال معرفة التحديات التي تواجه البلد من دون استنزاف ثروات البلد وموارده الطبيعية وحرمان الاجيال القادمة منها لأن الانسان هو هدف التنمية وايضا تعني التنمية المستدامة الترشيد او التوظيف الامثل للموارد الاقتصادية المتجددة بطريقة لا تؤدي الى فنائها فضلاً عن التنمية المستدامة تتطلب استهلاك مصادر الطاقة الغير متجددة بشكل بطيء، اذ ان الانسان له دور كبير في التنمية المستدامة فهو الاساس في التخطيط والاستهلاك، وكان من الاستنتاجات هي ان هناك قصور واضح في مؤشرات التنمية المستدامة في العراق سوء على الجانب الاقتصادي او الاجتماعي او البيئي او المؤسسي، ومن اهم التوصيات هي معالجة القصور في جوانب التنمية المستدامة يتطلب توفير الادارة السياسية والمجتمعية التي تهيء الارض المناسبة للانطلاق التنمية المستدامة، وقد شهدت مؤشرات التنمية الاقتصادية تدهوراً واضحاً في العراق في ثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي نتيجة الحروب التي خاضها العراق وكذلك الحصار الاقتصادي التي تعرض له العراق، اما بعد عام 2003 وتخلي العراق عن النظام الاشتراكي واتباع نظام السوق الحر تطورت مستويات التنمية المستدامة لكنها لم تصل المستوى المطلوب الى الان.

Abstract

Sustainable development in countries with rentier economies faces many problems and obstacles, as developed and capitalist countries do not face these obstacles. The most important of these obstacles is development financing, as countries with rentier economies depend on one product to finance the state's financial revenues, and achieving sustainable development goals is a requirement. Internationally, all countries of the world seek to achieve it, and sustainable development can improve the country's reality by knowing the challenges facing the country without depleting the country's wealth and natural resources and depriving future generations of them because human beings are the goal of development. The research aims to study and

analyze achieving the conditions for sustainable development in Iraq for advancement. The reality of the country through knowing the challenges facing the country without depleting the country's wealth and natural resources and depriving future generations of them because the human being is the goal of development. Sustainable development also means the rationalization or optimal employment of renewable economic resources in a way that does not lead to their annihilation. In addition, sustainable development requires the consumption of non-energy sources. Renewed slowly, as humans have a major role in sustainable development, as they are the basis for planning and consumption. One of the conclusions was that there is a clear deficiency in the indicators of sustainable development in Iraq, whether on the economic, social, environmental, or institutional side. One of the most important recommendations is to address the deficiency. Aspects of sustainable development, require the provision of political and societal management that prepares the appropriate ground for launching sustainable development. Economic development indicators witnessed a clear deterioration in Iraq in the eighties and nineties of the last century as a result of the wars that Iraq fought as well as the economic blockade that Iraq was subjected to. However, after 2003 and the abandonment of... Iraq, based on the socialist system and following the free market system, has developed levels of sustainable development, but it has not reached the required level yet.

المقدمة

تعد التنمية المستدامة بمختلف مفاهيمها احدى النشاطات المهمة الحديثة على المستوى العالمي وخاصة في الدول المتقدمة لوحظ اهتمام تلك الدول بتطوير وتحسين مفاهيم التنمية لمستدامه وشروطها من اجل ضمان بيئة سليمة للأجيال القادمة، لتلافي الوقوع في الكوارث البيئية والبشرية المحتملة على الرغم من درجة التطور التي وصل اليها العام من التقدم العلمي والتقني، ومن تلك الكوارث استنزاف الثروات الطبيعية، والتزايد السكاني، والفقر، والتلوث البيئي، وتزايد ظاهرة التصحر. وغيرها كثير ويعد العراق من اكثر دول العالم وخاصة النامية منها التي تواجه الكوارث البشرية السابقة الذكر فهو اليوم بحاجة الى وقفة جادة من اجل الاسراع في تطوير عملية التنمية المستدامة للتخلص منها الازمات التي يعاني منها مثل الازمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ومن ثم العمل بمسار التنمية المستدامة وتحقيق جميع اهدافها وشروطها لحماية موارد العراق الطبيعية من الهدر والاستنزاف، لاسيما وان العراق ذات اقتصاد ريعي الى درجة كبير يعتمد في تمويل ايرادات الدولة على منتوج النفط ومن ثم تكون عملية التنمية المستدامة في العراق موجهة لنفع وفائدة المجتمع وكذلك حماية حقوق الاجيال القادمة.

مشكلة البحث: تكمن مشكلة البحث في كيفية تحقيق شروط واهداف التنمية المستدامة في العراق وتحليل وتفسير مؤشرات التنمية المستدامة في العراق والتعرف على التحديات والمعوقات التي تواجهها التنمية المستدامة في العراق، وكيفية ايجاد السبل المناسبة للحفاظ على ثروة الاجيال القادمة وعدم استنزافها من خلال ريعية الاقتصاد العراقي، وكذلك ايضا تتضمن التنمية المستدامة على الحفاظ البيئة الطبيعية وضمان حقوق الاجيال المستقبلية منها ومن مواردها.

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها ان عدم معالجة المشاكل التي تواجه تحقيق شروط التنمية المستدامة في العراق يعد عائق بوجه تطور الاقتصاد العراقي وجعله اقتصاد ريعي، ولها ايضا تأثير سلبي على الاجيال القادمة.

اهمية البحث: تأتي اهمية البحث كون موضوع التنمية المستدامة له اهمية على مستوى العالم في الحفاظ على موارد وثروات البلدان والمحافظة عليها من الهدر والضياع والاهتمام بالجيل الحالي والمستقبلي وكذلك الحفاظ على البيئة السليمة.

هدف البحث: يهدف البحث الى دراسة وتحليل تحقيق شروط التنمية المستدامة في العراق للنهوض بواقع البلد من خلال معرفة التحديات التي تواجه البلد من دون استنزاف ثروات البلد وموارده الطبيعية وحرمان الاجيال القادمة منها لأن الانسان هو هدف التنمية .

منهجية البحث: الاعتماد على الاسلوب الوصفي التحليلي في البحث في دراسة وتحليل تحقيق شروط التنمية المستدامة في العراق، كيفية المحافظة على الموارد الطبيعية ومنع استنزافها من اجل ضمان حقوق الاجيال المستقبلية.

الحدود الزمانية والمكانية للبحث: الحدود المكانية اتخذ البحث من العراق حدوداً مكانية له الحدود الزمانية: بعد العام (2003).

هيكلية البحث: تم تقسيم البحث الى مبحثين اضافة الى المقدمة والاستنتاجات والتوصيات: يتضمن المبحث الاول الاطار النظري لمفهوم التنمية المستدامة في العراق بعد العام 2003، ويتكون من مطلبين المطلب الاول يضم مفهوم التنمية المستدامة، اهداف التنمية المستدامة، والمطلب الثاني، يتضمن مؤشرات التنمية المستدامة، واقع التنمية المستدامة في العراق، معوقات التنمية المستدامة في العراق المبحث الثاني يتضمن تحليل مؤشرات التنمية المستدامة في العراق، ويتكون من مطلب واحد فقط هو تحليل متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، نسبة الانفاق على الصحة، نسبة الانفاق على التعليم العالي.

المبحث الاول/ الاطار النظري لمفهوم التنمية المستدامة

المطلب الاول: مفاهيم التنمية المستدامة

اولاً: مفهوم التنمية المستدامة: ان مفهوم التنمية المستدامة ليس بالمفهوم الحديث او الجديد اذ ظهر بشكل واضح وجلي في بداية النصف الثاني من القرن العشرين من خلال التوجيهات التنموية، واخذ ينتشر بكسل واسع في بداية القرن الواحد والعشرين، وان مفهوم التنمية المستدامة لا يعني فقط الحد من هدر الموارد واستغلال الحد الامثل لها بل ايضا وانما تشمل ايضا الاستغلال الامثل للموارد الاقتصادية في البلد (جباد، 2020: 4) وكذلك يمكن تعريف التنمية المستدامة هي مفهوم من مفاهيم المستحدثة بالنسبة لأطار العمل البيئي في دول العالم المختلفة وسبب ذلك هو ان موضوع التنمية هو مهتم بشكل كبير ومنصباً على الاهتمام بالحد من التلوث البيئي بمختلف أنواعه، وقد ادى ادخال البعد البيئي في مجال الاقتصاد الى تغير مفهوم التنمية من التنمية الاقتصادية من فقط مجرد استغلال الموارد الاقتصادية استغلال امثل الى لشباع الحاجات الانسانية المتعددة والمتجددة الى المفهوم التنمية المستدامة اذ ظهر هذا المفهوم بشكل واضح في بدايات السبعينيات من القرن الماضي وذلك بسبب تزايد الوعي البيئي (حسين، 2018: 5) وكذلك ان هناك اختلاف وفرق بين مفهوم النمو والتنمية الاقتصادية فالتنمية هي تحقيق زيادة سريعة وتراكمية لإخراج المجتمع من حالة الركود الى حالة التقدم والتطور بجهود بشرية لتحقيق اهداف معينة، اما النمو يمكن تعريفه هو الزيادة الثابتة او المستمرة في جانب معين وبشكل تدريجي وبطيء من غير تدخل بشري في هذا النمو ويكون بشكل تلقائي، وان مصطلح الاستدامة يعود الى عالم الايكولوجي اذ استخدمت الاستدامة للتعبير عن تطور النظم الديناميكية، والمفهوم التنموية استخدم مصطلح الاستدامة للتعبير عن طبيعة العلاقة بين علم الاقتصاد وعلم

الايكولوجي، فالتنمية المستدامة هي تلك التنمية التي يديم على استمراريتها الناس والمجتمع، اما التنمية المستدامة فهي التنمية المستمرة والمتواصل بشكل تلقائي (سعيد، 243).

ويمكن تعريف التنمية المستدامة هي عملية تطوير الارض والمدن والمجتمعات وكذلك الاعمال التجارية لكن بشرط ان تلبي احتياجات الجيل الحالي دون المساس بثروة الاجيال القادمة ، وان التنمية المستدامة تجرى في ثلاث مجالات رئيسية هي النمو الاقتصادي وحفظ الموارد الطبيعية وبيئة التنمية الاجتماعية (وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء، 2018:1)

ثانياً: اهداف التنمية المستدامة (الحسن:2011): يستند مفهوم التنمية المستدامة الى جملة من الاهداف والاسس ومن هذه الاهداف هي

1- ان التنمية المستدامة تأخذ في نظر الاعتبار الحفاظ على خصائص ومستوى اداء الموارد الطبيعية الحالي والمستقبلي لمشاركة الاجيال القادمة في الموارد المتاحة.

2- ان التنمية المستدامة لا تركز على قيمة عائدات النمو بقدر ما تركز على نوعية وكيفية توزيع العائدات وما الى ذلك من تحسين ظروف العيش للمواطنين.

3- اعادة النظر في انماط الاستثمار الحالي واستخدام وسائل تقنية اكثر توافقا مع البيئة تستهدف الحد من مظاهر الضرر والاختلال في التوازن البيئي وكذلك الحفاظ على استمرار الموارد الطبيعية.

4- لا يمكن ان يتم الاكتفاء بتعديل انماط الاستثمار والانتاج فقط وانما ينبغي تعديل انماط الاستهلاك ايضا تجنباً للإسراف في الموارد وتلوث البيئة.

5- يجب ان يشمل مفهوم عائد التنمية كل ما يعود على المجتمع بنفع اذ لا يقتصر المفهوم على العائد والتكلفة.

6- من اهداف ومقومات التنمية في الدول النامية هي استدامة وتواصل واستمرار النظم الانتاجية.

المطلب الثاني: مؤشرات التنمية المستدامة في العراق

اولاً: مؤشرات التنمية المستدامة: ان مؤشرات التنمية المستدامة تعكس مدى نجاح دول العالم في تحقيق اهداف التنمية المستدامة، وتتضمن بتقييم بشكل رئيسي لحالة الدول من خلال معايير رقمية يمكن حسابها ومقارنتها مع دول اخرى، ووجود هذه المؤشرات بشكل دائم يساهم في بلورة صورته واضحة عن حالة التنمية المستدامة في دول العالم، ومن ثم يقدم المعلومات الدقيقة لمتخذي القرارات في الوصل الى القرار الصحيح او الاكثر صواباً ودقة والابتعاد عن القرارات العشوائية والتي غالباً ما تكون مبنية على معلومات غير دقيقة (الراجحي، واخرون، 182). وهناك مجموعة من المؤشرات للتنمية المستدامة منها المؤشرات الاقتصادية والمؤشرات الاجتماعية والمؤشرات البيئية والمؤشرات المؤسسية تناولها على النحو الآتي

1- المؤشرات الاقتصادية : وتشمل هذه المؤشرات التعاون الدولي التعجيل عملية التنمية المستدامة ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، حصة الاستثمار الثابت الاجمالي في الناتج المحلي الاجمالي صادرات وواردات السلع والخدمات، تغير انماط الاستهلاك ونصيب الفرد السنوي من استهلاك الطاقة (المحمدي، 221).

2- المؤشرات الاجتماعية: وتتمثل هذه المؤشرات مكافحة الفقر ويمكن قياسه من خلال معدل البطالة وعدد السكان، مؤشر الفقر البشري، والديناميكية الديمغرافية والاستدامة، ومعدل النمو السكاني وتعزيز التعليم والوعي العام والتدريب ويشمل معدل الالمام بالقراءة والكتابة ومعدل الالتحاق بالمدارس الثانوية ويشمل هذا المؤشر ايضا حماية صحة الانسان وعزيزها من خلال متوسط عمر الفرد المتوقع عند

الولادة، ويشمل هذا المؤشر ايضا التنمية البشرية المستدامة ونسبة السكان في المناطق الحضرية (المحمدي: 221).

3- المؤشرات البيئية: وتتمثل هذه المؤشرات في قياس نسبة التصحر ونسبة الفرد من الاراضي الزراعية واستغلال الموارد المائية، ونسبة النفايات و نسبة الكربون في الطاقة، واستخدام المياه الاحتياط المتجددة و الغلاف الجوي ونصيب الفرد من الاراضي الزراعية و نسبة الاراضي المتضررة بالتصحر (مخلف، 379)

4- المؤشرات المؤسسية: تشمل هذه المؤشرات بعدد اجهزة التلفاز والراديو لكل 1000 الف نسمة، عدد الصحف لكل 1000 نسمة و وعدد خطوط الهاتف لكل 1000 نسمة، وكذلك عدد الحواسيب الشخصية لكل 1000 الف نسمة وعدد مستخدمي الأنترنت لكل 1000 الف نسمة (الزوبعي، 162: 2022)

ثانياً: واقع التنمية المستدامة في العراق: ان الاوضاع العامة في العراق التي حصلت ما بعد العام 2003 واحصل من عمليات عسكرية ظروف واحتلال امريكي على العراق وما حصل بعدها من احداث وازمات عديدة كل هذه الاحداث حالت دون تحقيق واستمرار نهج التنمية المستدامة في العراق، منها تدمير البنى التحتية وتدهور خدمات الصحة والتعليم اضافة الى ذلك ما لحق من خراب وتدمير واسع في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، اذ ان الاحداث التي حصلت بعد العام 2003 الى نتائج واثار مخيفة في مجالات خدمات التعليم والصحة والبيئة الاجتماعية والثقافية (الشامي، 251: 2019).

ان الواقع التنموي في العراق يعتمد على مجموعة من المؤشرات منها المؤشرات التي اقرتها (لجنة الامم المتحدة للتنمية المستدامة UNCS) وهي مؤشرات اقتصادية واجتماعية ومؤسسية وبيئية، وان هذه المؤشرات هي تعبير رقمي او نسبي او مطلق او تعبير لفضي عن حالة معينة (لفتة، 40: 2019)

ثالثاً: المعوقات التي تواجه تحقيق التنمية المستدامة في العراق (شهاب، عساف: 2016)

1- عدم الاستقرار السياسي والامن: ان عدم الاستقرار السياسي يعد من اهم التحديات التي تواجه عملية التنمية الاقتصادية اذ يشكل عدم الاستقرار الامني والسياسي عائق حقيقياً بوجه التنمية المستدامة اذ يعاني العراق من تدهور الاوضاع الامنية والسياسية بعد العام 2003 فالخلافات بين اطراف السياسية مستمرة بشكل احدث فراغاً ادى الى احداث تهديدات استقرار البلد ويضعف امن البلد، ويشكل اثر خطير على الاقتصاد الوطني في ظل وضع سياسي مرتبك وغير مستقر.

2- التحديات الاقتصادية: ان الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي احادي الجانب يعتمد بشكل كبير جداً على منتوج النفط فالنفط يشكل 90% من الإيرادات المالية لدولة والموازنة، و بحدود 70 % من الناتج المحلي الاجمالي، وان اعتماد الاقتصاد العراقي على منتوج واحد أي اقتصاد كان يكون عرضة للصدمات في حال ارتفاع او انخفاض سعر هذا المنتج بحكم تقلبات الاسعار وكميات الانتاج والعرض والطلب عليه كما في حالة انخفاض اسعار النفط العالمية عام 2014 بعد ان كان سعرة 114 دولاراً انخفض الى 50 دولاراً والعراق كان متأثر بشكل كبير من انخفاض اسعار النفط بسبب الاقتصاد الريعي، لذلك هو بحاجة الى عملية تنمية اقتصادية حقيقية للانتقال من الاقتصاد الاحادي الجانب الى الاقتصاد الاكثر تنوعاً، واتباع سبل وانماط اقتصادية تلبي احتياجات المجتمع الحالي دون الاضرار بحصة الاجيال القادمة من الموارد الطبيعية، ومن ثم النهوض بالواقع المعيشي للمواطن و خلاصة من حالة الفقر الى حالة المستوى المعاشي المتوسط.

3- نقص الخبرات والبنى التحتية: ان الاقتصاد العراقي يعاني من مشاكل عديدة منها نقص الخبرات وضعف البنية التحتية وانهيائها، وكذلك هجرة الكفاءات والملاكات العمية الى خارج العراق بسبب

الظروف الامنية والاقتصادية المتدهورة وايضا تخلف وسائل الاتصالات والاعلام وعدم مواكبتها الى التطورات الحاصلة في العالم في الجامعات والمعاهد المتطلبات العصر.

4- **التحديات البيئية:** من التحديات والمشاكل التي تواجه التنمية المستدامة في العراق هي التحديات البيئية ومن اهمها التصحر واثره السلبي على التصحر، وخاصة زيادة مساحات التصحر والمهددة بالتصحر حوالي (364) الف كيلو متراً مربعاً ونسبة 83% من اجمالي مساحة العراق.

المبحث الثاني/ تحليل مؤشرات التنمية المستدامة في العراق بعد العام 2003

المطلب الاول: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي

اولاً: **متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي:** ويعد احد مؤشرات المؤشرات المهمة لقياس الناتج المحلي بالاسعار الجارية ويتم قياسه من خلال قسم الناتج المحلي الاجمالي على العدد الكلي للسكان، ولا يكشف هذا المؤشرات توزيع الدخل بين السكان فعلياً بالتساوي، كما انه يفقد اهمية كلما كبرت نسبة السكان الذي يبعد دخلهم الفعلي عنه كثيراً، الا انه عنصراً هاماً من عناصر نوعية الحياة بحسب الام المتحدة، ويبين الجدول رقم (1) ان متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي قد بلغ (196157) مليار ديناراً من الناتج المحلي الاجمالي في العام 2004، واخذ يتزايد متوسط نصيب الفرد حتى وصل عام 2020 الى ما يقارب (574367) وع ذلك ان هذا المؤشر لا يقيس التنمية المستدامة قياساً كاملاً، لانه لا يتضمن المتغيرات البيئية في حساباته القومية (الراجحي واخرون، 184).

الجدول (1) متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (GDP) بالاسعار الجارية

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية (مليار دينار)	عدد السكان (نسمة)	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (دينار)	معدل تغير متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي
2004	53235	27139	196157	--
2005	73533	27962	262975	34.06
2006	95587	28810	331784	26.17
2007	111455	29682	375497	13.18
2008	157026	30577	513543	36.76
2009	130643	31664	412592	(19.66)
2010	162064	32400	500198	21.23
2011	217327	33088	656815	31.31
2012	254225	33725	753818	14.77
2013	273587	34304	797537	5.80
2014	266332	34819	764904	(4.09)
2015	194680	35212	552880	(27.72)
2016	196924	36169	544455	(1.52)
2017	221665	37139	596852	9.62
2018	268918	38124	705377	18.18
2019	276157	39127	705797	0.06
2020	219768	40150	547367	(22.45)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

■ البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، التقارير السنوية لسنوات مختلفة (2004-2020).

وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية.

ثانياً: نسبة الانفاق على الصحة: ان هذا المؤشر يعد من المؤشرات المهمة للتنمية المستدامة ويشمل الافاق على القطاع الصحي وتنظيم وادارة هذا القطاع، وايضا النفقات التي تستهدف الارتقاء بمستوى القطاع الصحي، وان نفقات هذا القطاع تتضمن هذا القطاع جميع نفقات الحكومة التي تنفقها على المستشفيات والمراكز الصحية والعيادات الشعبية، ونفقات نشر الوعي الصحي وتوفير مياه الشرب ومن خلال بيانات الجدول (2) يتبين من البيانات تذبذباً في حجم الانفاق الصحي من الناتج المحلي

الاجمالي خلال مدة الدراسة اذ بلغ (3,36) في العام 2004، ثم اخذ بالانخفاض حتى وصل الى (2,04) في العام 2020، ويعود هذا الانخفاض في نسبة الانفاق على القطاع الصحي من الناتج المحلي الاجمالي الى زيادة نفقات الحرب في العام 2014 والاعوام التي تلتها تصفية اثار الحرب ومن ثم دخول جائحة كورونا ورغم زيادة الانفاق خلال فترة الجائحة لكن لم يصل المستوى المطلوب ، بسبب الظروف الامنية الصعبة وتوجيه معظم الانفاق نحو الانفاق العسكري. (الزويبي، 2022: 165) الجدول (2) نسبة الإنفاق على الصحة إلى إجمالي الإنفاق وإلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP) في العراق للمدة (2004-2020).

السنوات	الإنفاق على الصحة	الإنفاق العام	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (GDP)	الإنفاق على الصحة كنسبة من الإنفاق العام %	الإنفاق على الصحة كنسبة من (GDP) %
2004	1787	32117	53235	5.56	3.36
2005	1469	26374	73533	5.57	2.00
2006	1637	38806	95587	4.22	1.71
2007	1788	39030	111455	4.58	1.60
2008	2708	59402	157026	4.56	1.72
2009	2666	52567	130643	5.07	2.04
2010	3822	64351	162064	5.94	2.36
2011	4591	69640	217327	6.59	2.11
2012	4047	90375	254225	4.48	1.59
2013	4929	106873	273587	4.61	1.80
2014	4282	83556	266332	5.12	1.61
2015	3771	70396	194680	5.36	1.94
2016	4009	67067	196924	5.98	2.04
2017	3996	75489	221665	5.29	1.80
2018	4360	80872	268918	5.39	1.62
2019	5447	111723	276157	4.88	1.97
2020	5821	76081	219768	7.65	2.65

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

◆ البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، التقارير السنوية للمدة (2004-2020).

ثالثاً: الإنفاق على التعليم العالي: ان هذا المؤشر يعكس ما يخصص من انفاق مالي للتعليم، كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي وهذا يعبر عن دور الحكومة في التدخل بالحياة الاقتصادية والتعليم، اذ ان كلما ارتفع نسبة الانفاق على التعليم يدل على اهمية هذا الجانب للحكومة، ويتبين ذلك من خلال الجدول (3) تذبذب نسبة الانفاق على التعليم من الناتج المحلي الاجمالي من العام (2004-2016) في سنوات يكون مرتفع وسنوات اخرى منخفض اذ يعود هذا التذبذب في الانفاق على التعليم من الناتج المحلي الاجمالي الى ما قبل الازمة المالية العالمية لعام (2008) الا ان الزيادة في الانفاق على التعليم منخفضة مقارنة بنسبة الانفاق على الناتج المحلي الاجمالي، ومن ثم ارتفاع تلك النسبة وبلوغها (4%) في العام (2010) وسبب هذه الزيادة الى زيادة تخصيصات التعليم في الموازنة المالية للحكومة مقارنة مع الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي نتيجة زيادة إيرادات الدولة من ارتفاع اسعار النفط العالمية، اما بعد ذلك في الاعوام اللاحقة نتيجة تدهور اوضاع العراق الامنية ادت الى تخصيص جزء من اموال العراق الى العمليات العسكرية، ادى ذلك الى انخفاض نسبة الاموال المخصصة للتعليم ومن ثم هذا ينعكس بشكل سبي على الخدمات التعليمية المقدمة للطلاب في المدارس والجامعات، وهذا ينعكس على التنمية البشرية بشكل عام (داوود، 345).

الجدول (3) نسبة الإنفاق على التعليم إلى إجمالي الإنفاق وإلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP) في العراق للمدة (2004-2020). (مليار دينار)

السنوات	الإنفاق على التعليم	الإنفاق العام	الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بالأسعار الجارية	الإنفاق على التعليم كنسبة من (GDP) %	الإنفاق على التعليم كنسبة من الإنفاق العام %
2004	1801	32117	53235	3.38	5.61
2005	1471	26374	73533	2.00	5.58
2006	2050	38806	95587	2.14	5.28
2007	2728	39030	111455	2.45	6.99
2008	4942	59402	157026	3.15	8.32
2009	5267	52567	130643	4.03	10.02
2010	6617	64351	162064	4.08	10.28
2011	9300	69640	217327	4.28	13.35
2012	8573	90375	254225	3.37	9.49
2013	9762	106873	273587	3.57	9.13
2014	9682	83556	266332	3.64	11.59
2015	8987	70396	194680	4.62	12.77
2016	9677	67067	196924	4.91	14.43
2017	10372	75489	221665	4.68	13.74
2018	11855	80872	268918	4.41	14.66
2019	12430	111723	276157	4.50	11.13
2020	11835	76081	219768	5.39	15.56

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

◆ البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، التقارير السنوية للمدة (2004-2020).

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

- 1- هناك قصور واضح في مؤشرات التنمية المستدامة في العراق سوء على الجانب الاقتصادي او الاجتماعي او البيئي او المؤسسي.
- 2- تواجه التنمية المستدامة في العراق العديد من التحديات والمعوقات، منها عدم الاستقرار لسياسي والامني، التحديات الاقتصادية، نقص البنى التحتية، نقص الخبرات .
- 3- لم يشهد الناتج المحلي الاجمالي خلال مدة الدراسة أي استقرار اذ امتاز بالتذبذب خلال فترة الدراسة بالأسعار الجارية.
- 4- ان العراق يستطيع من خلال التنمية المستدامة تحقيق اهداف وطموحات أبنائه ليواكب حركة التطور العالمي في مجالات التنمية المستدامة من خلال برامج وخطط حكومية وتقارير وطنية للتنمية البشرية

ثانياً: التوصيات

- 1- ان معالجة القصور في جوانب التنمية المستدامة يتطلب توفير الادارة السياسية والمجتمعية التي تهى الارض المناسبة للانطلاق للتنمية المستدامة.
- 2- على الحكومة رفع نسبة تخصيصات الوزارات ذات العلاقة بالتنمية المستدامة منها وزارة التربية والتعليم العالي والصحة والبيئة، ومن ثم على هذه الوزارات ان تضع خطط رفع مؤشرات التنمية المستدامة، لرفع نسبة المتعلمين وتقليل نسبة البطالة والفقر.
- 3- من الضروري العمل على تحسين مؤشرات التنمية المستدامة لتساهم بشكل ايجابي في الناتج المحلي الاجمالي.
- 4- يجب معرفة مواقع الضعف والقوة من خلال رصد مؤشرات التنمية البشرية المستدامة.

المصادر: References

- 1- اميرة محمد لفته، البصمة البيئية كجزء من مؤشرات التنمية المستدامة في العراق، مجلة الادارة واقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد (130)، السنة (2021)
- 2- بركات حاتم عبد ناصر الزوبعي، فاعلية الانفاق العام في تحقيق بعض مؤشرات التنمية المستدامة في العراق، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد (70)
- 3- البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، التقارير السنوية لسنوات مختلفة (2020-2004).
- 4- البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، التقارير السنوية للمدة (2004-2020).
- 5- سند وليد سعيد، دور مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة العراق نموذجا، ملحق مجلة الجامعة العراقية، العدد (16).
- 6- عبد الرحمن محمد الحسن، (2011)، استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة.
- 7- علي حمزة جواد، 2020، الاستدامة في اطار التنمية – رؤية مستقبلية للتنمية المستدامة في العراق مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الانسانية، العدد (57).
- 8- كريم سالم حسين، 2018، نحو رؤية استراتيجية للتنمية المستدامة لعام 2030 في العراق، مركز البيان للدراسات والتخطيط.
- 9- لبنان هاتف الشامي، اسراء علاء الدين نوري، (2019) واقع التنمية المستدامة في العراق المعوقات والتحديات واستراتيجيات التطوير، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد (خاص)
- 10- محسن عبد الله الراجحي، توفيق عباس المسعودي، فهد مغيثم حزيان الشمري، تحليل مؤشرات التنمية المستدامة في العراق للمدة (1990-2013)، مجلة كلية الإدارة واقتصاد، المجلد الخامس، العدد (19).
- 11- ناظم عبدالله عبد المحمدي، تحليل احصائي لبعض مؤشرات التنمية المستدامة في العراق، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والادارية، عدد خاص.
- 12- نزار ذياب عساف، مها خالد شهاب، واقع التنمية المستدامة ومتطلبات تحقيقها في العراق، (2016)
- 13- وداد حماد مخلف، معوقات التنمية المستدامة في الدول النامية العراق نموذجا، مجلة الجامعة العراقية، العدد(58).
- 14- وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء، (2018) تقرير اهداف التنمية المستدامة.
- 15- وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية.